الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

بعد ١٠ سنوات

التقييم، والنظر إلى الأمام

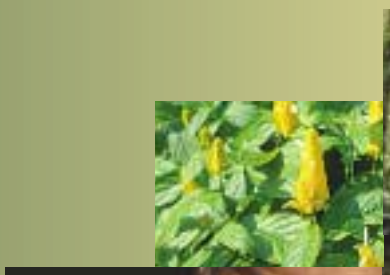

UNEP CBD

إن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي التي وقعها ١٥٠ من رؤساء الحكومات سنة ١٩٩٢ في قمة الأرض في ريو مكرسة للترويج للتنمية المستدامة. ولكونها وُضعت كأداة عملية لترجمة مبادئ **الأجندة ٢١** إلى واقع، فإن **الاتفاقية** تدرك أن التنوع البيولوجي هو أمر يخص أكثر من النباتات، والحيوانات والكائنات المجهرية ونظمها الإيكولوجية- بل إنه يخص البشر وحاجتنا إلى الأمن الغذائي، والأدوية، والهواء والماء النقيين، والمأوى، والبيئة النظيفة الصحية التي نعيش فيها.

فما مدى نجاح **الاتفاقية** خلال سنواتها العشر الأولى؟ إن **قمة سبتمبر ٢٠٠٢ العالمية حول التنمية المستدامة** ستقدم للمجتمع الدولي فرصة لتقييم التقدم في **الاتفاقية**، وكذلك **الأجندة ٢١** واتفاقيات **ريو** الأخرى. وهذه المراجعة ستعطي المبرر للاحتفال والنقد معا، ولكن الأهم من ذلك هو أنها ستساعد الحكومات على تحديد اتجاه **الاتفاقية** للعشر سنوات القادمة.

ماالذي تم تحقيقه حتى الآن؟

منذ دخولها حيز النفاذ سنة ١٩٩٤ ، صادق على **الاتفاقية** ١٨٠ من الأطراف فيها وساعدت على تغيير كيفية تناول الحكومات والمجتمع المدني لتحديات التنوع البيولوجي. كما أنها أثبتت صحة النظريات الثلاث الأساسية التي تبلور العمل العالمي اليوم:

*** التنمية المستدامة.** إن قيمة المحافظة على الطبيعة قد انضاف إليها الآن الإدراك بأن إنقاذ التنوع البيولوجي يسير جنبا إلى جنب مع تلبية الحاجات الاجتماعية والاقتصادية للإنسانية. هذه الفلسفة هي أساس الأهداف الثلاثة **للاتفاقية** المتمثلة في المحافظة علي التنوع البيولوجي، واستعمال مكوناته بشكل مستدام، والتشارك في الفوائد الناشئة عن الموارد الجينية بإنصاف وتكافؤ.

*** مقاربة النظام الإيكولوجي..** بدلا من التعامل مع الأجناس الفردية والنظم الإيكولوجية بشكل منفصل، فإن العمل الفعال ينظر إلى التنوع البيولوجي بمجمله باعتباره يضم كل العمليات الضرورية والوظائف والتفاعلات بين الكائنات الحية والبيئة- بما في ذلك البشر بكل تنوعهم الثقافي. ومن هذا المنظور، فإن «الإدارة المتكاملة» للأرض، والمياه والموارد الحية، تصبح هي أفضل طريقة للمحافظة، والاستعمال المستدام، والتشارك المتكافئ لموارد التنوع البيولوجي.

*** « تعميم» التنوع البيولوجي.** مع ما في ذلك من التحدي، إلا أن صناع السياسة بحاجة إلى دمج التنوع البيولوجي في القطاعات والسياسات الأخرى، مثل التخطيط للموارد الطبيعية، و الحراجة، وإدارة البيئة الساحلية والبحرية، والتخطيط للتنمية الزراعية والريفية، وبإمكان **الاتفاقية** أن تساهم في جميع فصول **الأجندة ٢١** – والعكس بالعكس – بما في ذلك تلك الخاصة بعمليات التخطيط الوطني، والتعاون التقني والعلمي، وبناء القدرات، الموارد المالية، على سبيل المثال لا الحصر.

بالإضافة إلى هذا الأثر العميق على كيفية تفكير الناس الآن في التنوع البيولوجي، فإن **الاتفاقية** قد حققت بالفعل ميراثا من النتائج العملية، بما في ذلك:

* **الوعي العام المتزايد.** ساعدت **الاتفاقية** على تعزيز الفهم الأفضل للتنوع البيولوجي، وأهميته للتنمية الاجتماعية- الاقتصادية، والسلع والخدمات التي يوفرها، والروابط المتداخلة بين الخسارة في التنوع البيولوجي والمشاكل العالمية الأخرى، والتهديدات التي تشكلها الأنشطة البشرية على بقائه.

* **استراتيجيات وخطط عمل التنوع البيولوجي الوطني.** شارك ما يزيد على ١٠٠ بلدا في أولمبادرة تخطيط شاملة على الإطلاق بخصوص إدارة الموارد الطبيعية. وخطة العمل شحذت من قدرات هذه البلدان على جمع المعلومات حول الاتجاهات الأساسية، وتعريف الأولويات ووضع الساسة.

* **برامج العمل الموضوعية والمستعرضة.** أطلقت **الاتفاقية** برامج عمل خاصة بالتنوع البيولوجي الزراعي، والتنوع البيولوجي للأراضي الجافة ونصف الرطبة، والتنوع البيولوجي للغابات، والتنوع البيولوجي للمياه الداخلية، والتنوع البيولوجي الساحلي والبحري، وتسهيل التناول والتشارك في الفوائد، ومنهج النظام الإيكولوجي، والمؤشرات، ومبادرة التصنيف العالمية، والمعرفة التقليدية، والسياحة المستدامة والتعليم والتوعية العامة، وهكذا يتم الانتقال من وضع السياسة إلى التنفيذ.

*** التعاون الدولي.** أطلقت الاتفاقية برامج مشتركة مع اتفاقية رامسار حول الأراضي الرطبة، واتفاقية الأمم المتحدة حول مكافحة التصحر، وبرامج البحار الإقليمية التي سهلها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من مصادر التلوث الأرضية، وبرامج ووكالات أخرى مثل FAO و IUCN. كما عملت بشكل وثيق مع مرفق البيئة العالمي من أجل توصيل الدعم المالي إلى حيث الحاجة أكبر إليه.

*** بروتوكول قرطاجنة حول السلامة البيولوجية.**
بروتوكول قرطاجنة الذي تم تبنيه في يناير ٢٠٠٠ ، المقصود منه معالجة المخاطر المحتملة التي تشكلها العضويات الحية المعدّلة وضمان مستوى كاف من الحماية في نقل، وتناول واستخدام العضويات الحية المعدّلة الناتجة من التقنية البولوجية الحديثة التي يمكن أن تكون لها آثار ضارة بالتنوع البيولوجي، مع الأخذ في الاعتبار الأخطار على صحة البشر. والبروتوكول اقتحم أفقا جديدا بتطبيقه العملي لمنهج الحذر– والفكرة هي أن الافتقار إلى اليقين العلمي المطلق لا يمثل مبررا لتأخير العمل على منع المخاطر المحتملة. وهو أيضا يبشر بتقديم مساهمة حقيقية لتعزيز نقل التكنولوجيا وتمكين البلدان النامية من الوصول إلى المعلومات والتكنولوجيا من الصناعة البيولوجية التقنية.

السنوات العشر القادمة

لقد حصل تقدم، ولكنه وبوضوح ليس كافيا. فالتنوع البيولوجي لا يزال يجري تدميره من الأنشطة البشرية بمعدل لم يسبق له مثيل. ومراجعة مد التدمير تتطلب تغييرات جوهرية في طريقة استخدام وتوزيع الموارد. والعمل على مدى العشر سنوات القادمة يجب أن يذهب إلى أبعد بكثير مما رأيناه حتى هذا التاريخ.

كجزء من مراجعتها **للأجندة ٢١**، ستبحث **القمة العالمية حول التنمية المستدامة** كيف يمكن للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي أن تساهم كأفضل ما يمكن في التنمية المستدامة على مدى العشر سنوات القادمة.وبعض الخيارات التي يمكن أن تؤخذ في الاعتبار تشمل:

١- **تقوية المؤسسات الوطنية**. بينما المؤسسات الدولية التابعة **للاتفاقية** قائمة وعاملة، نجد بعض الحكومات لا تزال مفتقرة إلى القدرة على المشاركة فيها بشكل كامل. والعديد منها لم تقم حتى الآن بتقييم سياساتها الوطنية وظروفها، ولا بتبني استراتيجيات وخطط وطنية، أو بناء المؤسسات والقوانين الضرورية، أو تعيين الخبراء لجداول الخدمة الدولية التابعة

للاتفاقية. وهناك حاجة إلى بناء القدرات لضمان مساهمة الحكومات الفعالة في الاتفاقية والاستفادة منها.

٢ . **انخراط جميع المساهمين.** بشكل خاص، هناك حاجة إلى إعطاء المزيد من الاهتمام لانخراط النساء، والقطاع الخاص، والجماعات المحلية والأصلية والفقراء في تطوير وتنفيذ عمليات التخطيط الوطني.

٣ . **الأهداف.** بالإمكان النظر إلى **الاتفاقية** كخطة طويلة الأمد. ومعظم الأطراف قد أكملوا التخطيط الأولي ومرحلة التقييم لتنفيذ الاتفاقية. والآن حان الوقت للبدء في أنشطة التخطيط المصممة لتحقيق الأهداف المتفق عليها. والخطوة الأولى في المرحلة القادمة التي ستتابعها **الاتفاقية** خلال السنتين القادمتين هي وضع الأهداف، مثل تخفيض معدل الخسارة في التنوع البيولوجي مع حلول سنة ٢٠١٥ .

٤. **توعية الجماهير.** بالرغم من التقدم، إلا أن تكاليف وأهمية الخسارة في التنوع البيولوجي لا زال غير مفهومة بالقدر الكافي من قبل قطاعات كبيرة من الجمهور. وإحدى الطرق لإبراز مدى التكلفة ذات العلاقة يمكن أن تكون التأكيد على دور تدمير التنوع البيولوجي في التسبب في الكوارث الطبيعية وتقليل خيارات

الانتعاش منها. والنطاق المتنامي وتكرار حالات فشل المحاصيل، وحرائق الغابات، والفيضانات، والأنواع الغريبة الغازية يمكن استخدامها للبرهنة على أن المجال البيولوجي ليس في منعة من التأثير الإنساني. والروابط بين التنوع البيولوجي والقضاء على الفقر، والأمن الغذائي و التطور الطبي تحتاج أيضا إلى التأكيد عليها.

٥. دمج سياسة التنوع البيولوجي بشكل أكمل في صناعة القرار الوطنية.

ينبغي المزيد من التعميم **للاتفاقية** في السياسة الاجتماعية التنموية. ولكن مع الأسف فإن هذا أسهل أن يقال من أن يُفعل. ومع أن العديد من الحكومات أسست لجانا متعددة الأقسام لتعميم التنوع البيولوجي في جميع مجالات السياسة، إلا أن هذه اللجان غالبا ما كان لها وقع ضئيل أو لا وقع مطلقا. والتأكيد على تقييمات الوقع البيئي، و مخططات التصديق والجهود تجاه انعكاس قيم التنوع البيولوجي في نظم المحاسبة الوطنية قد يكون مساعدا. وعلى المستوى الدولي، هناك حاجة إلى دفعة كبيرة تجاه دمج التنوع البيولوجي في سياسات **منظمة التجارة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي.**

٦. المصادقة على بروتوكول السلامة البيولوجية.

من المتوقع أن يساعد البروتوكول الدول النامية على المشاركة بشكل أكثر جدوى فيما من المنتظر أن يصبح أحد الصناعات الكبرى في القرن ٢١، ألا وهو «التقنية البيولوجية». ولكن هذا سيحدث فقط عندما يدخل البروتوكول حيز النفاذ وتبدأ مؤسساته وإجراءاته في العمل. والمطلوب هو خمسون من المصادقات كما أن العملية تسير ببطء.

٧. الإسراع في العمل الخاص بالموارد الجينية. إن العمل الخاص بالهدف الثالث **للاتفاقية** وهو تعزيز ترتيبات سهولة التناول والتشارك في الفوائد، يتقدم ببطء. وهناك حاجة إلى تقدم أكبر في سهولة الوصول إلى الموارد الجينية والتشارك في الفوائد، وحفظ، وصيانة، وتعزيز المعرفة التقليدية، ومبتكرات وممارسات الجماعات الأصلية والمحلية؛ وفي تعزيز التعاون في مجالات العلوم، والتكنولوجيا، والبحوث والتنمية؛ وفي نقل التكنولوجيا. والأطراف في الاتفاقية قد أسسوا مجموعات عمل لمعالجة قضايا المعرفة التقليدية وسهولة التناول والتشارك في الفوائد.

٨. تحقيق تقدم أسرع بشأن حوافز السوق. إن عجز الأسواق عن أن تعكس قيمة التنوع البيولوجي هو إحدى نقاط البدء

لعمل **الاتفاقية** الخاص بتدابير الحفز. هذا العمل يركز على القياس الكمي لقيمة التنوع البيولوجي ثم بعد ذلك إدخال هذه القيمة في أسعار الأسواق من أجل تشجيع المحافظة والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي.

٩. تقوية التآزرات و التعاون. **الاتفاقية** هي حلقة الوصل بين الخسارة في التنوع البيولوجي، وتغير المناخ، وتعرية الأراضي، الخ... من بين أشياء أخرى. والشراكات التي تأسست بالفعل مع المعاهدات الأخرى ذات العلاقة بالتنوع البيولوجي ستبقى مركزية لتوسيع المشاركة في **الاتفاقية** وتقوية هذه الشراكات و عقد تآزرات جديدة سيكون واجبا مهما في المستقبل المنظور. والتعاون مع **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ** (على سبيل المثال حول التعريف المفصل للغابات باعتبارها «بالوعات» للكربون). **ومنظمة التجارة العالمية** (وخاصة بشأن مراجعة الاتفاقية حول الزراعة) ستمثل خطوات قيمة إلى الأمام.

١٠ . تحسين التوجيه البيئي العالمي. هناك حاجة إلى قرارات بشأن تنظيم الالتزامات الوطنية(خاصة رفع التقارير بموجب اتفاقيات مختلفة)، وتنظيم الإجراءات الإدارية والمصاريف وتحسين التعاون بشأن صناعة القرار على المستويات الدولية والوطنية، خاصة فيما يتعلق بالغابات والمواضيع الأخرى التي تمت معالجتها في أكثر من منتدى واحد.

١١. زيادة الموارد المالية. بالرغم من المساهمات السخية الثنائية والمتعددة الأطراف، إلا أن الاتفاقية لا تزال بحاجة كبيرة إلى موارد مالية إضافية. ولا بد من إيجاد مصادر جديدة خلاقة.

للمزيد من المعلومات،

نرجو الاتصال بـ:

The Secretariat of the Convention on Biological Diversity

393 St. Jacques, Suite 300
Montreal Quebec, Canada H2Y 1N9
Phone: 1 (514) 288 2220
Fax: 1 (514) 288 6588
e-mail: secretariat@biodiv.org
Website: http://www.biodiv.org

Printed on recycled paper